المجلة الدولية للإتصال الإجتماعي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
ISSN: 2437 – 1181
EISSN: 2710-8139

المجلد 10 / العدد: 02 (2023)، ص271 -ص 283

الاتصال العمومي السمعي البصري: القنوات التلفزيونية البرلمانية نموذجاً

Public audiovisual communication: Parliamentary TV channels as a model

عبد الحميد ساحل*

[1] كلية علوم الإعلام والاتصال -جامعة الجزائر 3- (الجزائر)، sahel.abdelhamid@univ-alge3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/06 تاريخ القبول: 2023/06/30 تاريخ النشر: 2023/07/01

DOI: 10.53284/2120-010-002-017

الملخص

يتناول هذا المقال بالبحث موضوع الاتصال العمومي، في سياق مساءلة أدبيات معرفية متّصلة به، وإتباع ذلك بمقاربة خصوصيته في المجال السمعي البصري. حيث تشكّل القنوات التلفزيونية البرلمانية، كقنوات موضوعاتية، نموذجا عمليا وأداة من أدواته.

و لتغطية جوانب هذا الموضوع، قمنا بتقسيم المقال البحثي إلى عناصر أساسية. يتضمّن العنصر الأول مجال الاتصال العمومي وأشكاله. أمّا العنصر الأساسي التالي فخصّص للاتصال العمومي السمعي البصري من خلال القنوات البرلمانية، و تقديم نماذج التجربة الفرنسية والتجربة الكندية في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية:

الاتصال العمومي ، السمعي-البصري ، القنوات البرلمانية ، القناة البرلمانية الفرنسية ، القناة البرلمانية الكندية

Abstract:

This article deals with the subject of public communication, in the context of questioning related knowledge literature, and criticizing its specificities in the audiovisual field, where parliamentary TV channels, as thematic channels, constitute a practical model and one of its tools.

To treat the different aspects of this article, we have divided it into fundamentals elements. The first, included the field of public communication and its forms, whereas the second element was devoted to public audio-visual communication through parliamentary channels, and presenting examples of the French experience and the Canadian experience in this context.

Key words: public communication, audio-visual, parliamentary channels, French parliamentary channel, Canadian parliamentary channel.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

لا يزال مجال الاتصال العمومي يشكّل عنصر اهتمام لمختلف الدول، لما يمثّله من أهمّية في مسار تجسيد مظاهر علاقة الدولة بالمواطن من خلال هيئات و مؤسسات فاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية الحديثة. و يعتمد المواطنون على العديد من المؤسّسات الإعلامية و وسائل الاتصال المتطوّرة للتعرّف على العالم حولهم و معرفة نمط سيرورة عمل مؤسسات بلادهم، مع الاطلاع على مستجدّات الأحداث الداخلية، فهي مصدر مهمّ للمعلومات. كما تعدّ وسائل الاتصال السمعي- البصري خاصة التلفزيون من وسائط الإعلام المعاصرة التي لازالت بالفعل تقدّم خدمات عمومية، من منحى وظيفتها أيضا، المتمثّلة في تقريب المواطن من الهيئات المختلفة في نسق الحيوية الديمقراطية وسعيا لإيجاد مساحة أكبر للشفافية من خلال قنوات تلفزيونية برلمانية. لقد أثبتت دراسات مؤخّرا، في سياق تعاطي وسائل الإعلام مع أزمات مستجدّة، الجدوى الأكيدة والمتنامية لهذه الوسيلة. فما المقصود بالاتصال العمومي الذي يمكن مقاربته من حيث أشكاله ومجاله؟ وإذا كان حضور القنوات التلفزيونية البرلمانية كوسيط اتّصالي عمومي حيوي في الحياة السياسية والاجتماعية الحديثة، فماهي خصوصيتها عبر ملمح نماذج، يعكس أهمّيتها في الفضاء السمعي-البصري العمومي؟

2. الاتصال العمومي : المجال والأشكال

مفهوم الاتصال العمومي:

من وجهة نظر الباحث باسكيي Pasquie يمكن تعريف الاتصال العمومي كمجموع نشاطات المؤسّسات والمنظمات العمومية التي تهدف إلى إرسال و تبادل المعلومات من أجل غاية أساسية، تتمثل في عرض وشرح القرارات والأداءات الوظيفية والعمومية مع العمل على ترويج شرعيتها، و الدفاع عن القيم السائدة، و المساعدة في الحفاظ على الترابط الاجتماعي. (Pasquier, 2012, p01)

كما أن أحد أهمّ المتخصّصين في هذا السياق وهو بيير زيمور Zémor أشار إلى أنه انطلاقا من اعتبار هذا التوجّه الاتصالي ذا طابع رسمي، فهو من منظور المنفعة العمومية يعمل على تحقيق مسار تبادلي للمعلومات، بالتأكيد على التماسك الاجتماعي حينما تتولى الهيئات العمومية مسؤوليته.

إذن فالتأكيد على الخدمة العمومية، وغائية الصالح العام مهم بالنسبة للاتصال العمومي، ويرى زيمور أنّ مبادئه الأساسية تتمثل في مهمة الإعلام و الشرح، مع تثمين كل ما هو صادر عن هذه الهيئات العمومية و الترويج لها للمساعدة في جوّ من الحوار ونقاشات الأفكار، خاصة قبل اتخاذ القرارات(Hermel, 1995, p152.) . وفي تعريف آخر قدّمته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تؤكد فيه أهمية مسلك الشفافية في تنوير المواطنين، باعتباره هدفا معتبرا للاتصال. إنه من "المهمّ التنويه في أن الاتصال العمومي كوظيفة إدارية تسعى لتوفير المعلومة للمواطنين و الإصغاء إليهم وإجابتهم في سياق الصالح العام ... يتم استهدافهم برسائل متصلة بالنشاط العمومي، حتى يكون هذا أحد الأدوات في خدمة الشفافية التي هي أحد الأهداف الأساسية للاتصال".(OCDE, 2021, p10.)

كما يقوم الباحث ليباجي LIBAGET بتحديد بعض هذه الهيئات العمومية والتي تقدّم نشاطها الاتصالي في هذا السياق، ضمن مهام الخدمة العمومية. فالاتصال الصادر عن المؤسسات العمومية أو الدولة كالبرلمان، الحكومة، ووزارات و الإدارات

المركزية واللامركزية التابعة لها، والهيئات الشرعية التابعة للدولة، هي هياكل تتولّى مهمّة هذه الخدمة. (Libaget, 2008, p249)

لكن إذا كان المنظور الأوروبي يكتفي في مقاربة مفهوم الاتصال العمومي ويحصره في نشاطات اتّصال الهيئات والمؤسسات العمومية (البرلمان ، الحكومة ، المجالس القضائية) فإنّ المنظور الأمريكي حسب بعض الباحثين، و إذا كان يؤكّد على العنصر المشترك المتمثّل في البعد الاتصالي، فإنه يتّسع ليتجاوز المنظمات العمومية، و يشمل تعدّد و تنوّع القائمين عليه في الإرسال. فهو أي الاتصال العمومي "مجموعة ظواهر إنتاج و معالجة وبثّ التغذية المرتدّة للمعلومة. الاتصال العمومي ليس متعلقا أو ناتجا عن وسائل الإعلام (الميديا) وإنما أيضا، هو مرتبط بالمؤسّسات والهيئات والجماعات التي تتدخل في الفضاء العمومي". (Mabillard et Pasquier, 2017, p02)

2.2 مجال الاتصال العمومي:

من خلال المقاربة المفهومية التي قدّمناها في هذا السياق، يمكن استخلاص عناصر مجال الاتصال العمومي في ارتباطها بمختلف المؤسسات العمومية المتمثّلة في الحكومات، القضاء، البرلمان وأيضا بالمنظمات العمومية متعددة الأشكال كالإدارات، الهيئات المستقلّة و الوكالات ... ذلك باعتبار هذا المجال الاتصالي كعملية منظّمة، و بالتالي كما سلف ذكره، كخدمة عمومية لفائدة الصالح العام.

ويحدّد باسكيي Pasquier قنوات النشاطات الرسمية التي يتضمّنها هذا المجال، المتمثلة في وسائط مطبوعة أو وسائط شفوية، دون النظر الى الدعامة المستخدمة، حيث قد يتمّ التوجه في مستوى معيّن لشخص واحد (اتصال بيني) أولمجموعة محدّدة من الأشخاص (اتصال جماعي)، أو في مستوى آخر التوجّه بالرسائل لمجموعة غير محدّدة من المستقبلين أو من المواطنين (شكل الاتصال الجماعي). ويؤدي الاتصال العمومي وظائف جدّ مختلفة، ونرى في هذا المنحى أن باسكيي Pasquier حاول التوسع فيما ذهب إليه زيمور Zémor كمبادئ ووظائف رئيسية من: إعلام للجمهور، وشرح ومرافقة القرارات والدفاع عن القيم وترويج للسلوكيات المسؤولة، و الحوار ما بين المؤسسات والمواطنين. كما أن ثمّة وظائف مكمّلة في هذا المجال تتمثل مثلا في: الإصغاء لاحتياجات المواطنين مع ترقية و ترويج لشرعية المنظمات وللنشاطات العمومية مع المساهمة أيضا، كما تم تأكيده سابقا، في الحفاظ على الترابط الاجتماعي(Pasquier M , 2012, pp1-3) .

يتميز الاتصال العمومي حسب حقل الاتصال، من خلال مجال الصالح العام ومهامّ إعلام الخدمة العمومية. فبالنسبة لزيمور Zémor فإن المصلحة العامة تميّز طبيعته. وبهذا المعنى، فالاتصال غير متعلّق بالمصلحة التسويقية (التجارية)، حيث أن المستهدف ليس المستهلك وإنما هو المواطن. من هذا المنظور فالاتصال العمومي الذي يتضمّن المحتويات المرسلة من طرف السلطات العمومية والمصالح العمومية، إنما تستهدف تحسين المعرفة المدنية (civique) وتسهيل سيرورة العمل والنشاط العمومي و ضمان النقاش السياسي.(Griffon, 2013, P09)

3.2 أشكال الاتصال العمومي :

إنّ هذه المستويات المشار إليها من خلال مجال الاتصال العمومي، تدفع بنا للإشارة ولو بإيجاز إلى ذلك التداخل الملاحظ في سياق نماذج حقول اتصالية أخرى، بعضها له علاقة ترابطية أو علاقة تداخلية، فنجد على سبيل المثال أنّ باسكيي يتحدّث عن نماذج عديدة للاتصال العمومي مثال على ذلك الاتصال الحكومي. فأغلب الحكومات تتوفّر على هياكل تسمح بممارسة

الاتصال الخاص بالنشاط الحكومي، لكن هذا الأخير قد يكون أحيانا ذا طبيعة سياسية وأحيانا أخرى ذا طبيعة عمومية. فمثلا فإن العمل الاتصالي الناتج عن السياسة العمومية، والذي قد يهدف إلى تغيير سلوكيات الأفراد في مجال الصحّة، أو في الميدان المتصل بالبيئة أو المحيط، يندرج هو أيضا في نطاق الاتصال العمومي. يبدو لنا هذا المعنى متجسّدا في المصطلح الذي أطلقه ميشال لوني Lenet بالاتصال الاجتماعي، "فكثيرا ما يشار إلى الاتصال العمومي على أنه تبادل للمعلومات. فالاتصال لا يعني الإعلام والاستعلام فقط، وإنما يعني الإقناع أي تغيير آراء وسلوكيات الأخرين ... بحيث تشكّل الحملات الإعلامية للوقاية من الأمراض والحوادث ... أحد العناصر الاساسية لأية عملية إعلامية في هذا المجال". (بوخبزة، 2014، ص18)

و هذا الأسلوب الاتصالي، الذي يسمح هو أيضا بتجسيد بعض ملامح الصالح العام في المجال الاجتماعي، هو ما يشار إليه أيضا لدى الأمريكيين –على الخصوص– بالتسويق الاجتماعي. فحسب ما فهمناه من الباحث الأمريكي ريتشارد مانوف (Manoff) إن الحملة الإعلامية عبارة عن استراتيجية متمحورة حول معيار الطلب، لأنه مفهوم يستثير و يعرض طلبا غير معبّر عنه أو غير محدّد. فالأمر يتعلق بتطبيق التقنيات الفعّالة للتسويق في الميدان الاجتماعي-(Manoff, 1985, p64 . 98)

و حسب ليندن Lindon هو "مجموع النظريات والطرق التي يمكن أن تستعملها المنظّمات الاجتماعية والسلطات العمومية وتحدّد أهدافها وبرامجها للتأثير على سلوكيات المواطنين"(بن خرف الله، 2007، ص45) وعلى كلّ، فحتى الباحث زيمور هو أيضا تحدّث في سياق أشكال الاتصال، عن هذا الجانب من الحملات ذات المنفعة العامة.-(Hermel, 1995, pp152 154)

يحيلنا هذا إلى نقطة تالية من عناصر هذا التداخل الموجود ما بين الاتصال العمومي والاتصال السياسي المرتبط بالنقاش السياسي، و بالانتخابات أو بشخصيات أو بأحزاب سياسية معينة، بعضها يجد نفسه ممثلا في هيئات برلمانية مختلفة. فمختلف التغيرات التي تحدث على مستوى النشاطات السياسية خاصة بفعل ظهور وتطور وسائل الإعلام الجماهيري غيّرت جوهريا، قواعد (التواصل السياسي): الاتصال السياسي بالمعنى الحديث الدال على جملة "الممارسات الرامية إلى إقامة روابط بين محترفي السياسة و ناخبيهم، و ذلك باستعمال خاص للطرائق التي تقدّمها وسائل الإعلام" .(ريتور،2008، ص47)

و يمكن أن يشكل النشاط الاتصالي على المستوى البرلماني، وبالخصوص في حالة توظيف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية والجديدة، كجزء من الاتصال السياسي. يرى دومينك وولتون بأن الاتصال السياسي هو ذلك المحرّك غير المرئي للفضاء العمومي، حيث تنتظم العلاقة ما بين وجهات نظر متناقضة للفاعلين السياسيين ولوسائل الإعلام والرأي العام. فالاتصال السياسي هو الذي ينعش الحياة الرسمية ويرصد الحركات الاجتماعية، ويعمل على هيكلة الفضاء العمومي الوطني وعلى ربط الأجيال ببعضها البعض، والحفاظ على ديمومة التقاليد و تلمّس التحوّلات الاجتماعية.(Wolton, 2005,pp113-114)

و بإمكاننا هنا، خاصة و أننا نسعى أيضا لتوصيف شكل من أشكال الاتصال العمومي السمعي–البصري على مستوى الهيئة البرلمانية من خلال التطرّق لنماذج القنوات البرلمانية، أن نتحدّث أيضا عن الاتصال المؤسّساتي، الذي ذكره كل من بيير زيمور Zémor و باسكيي Pasquier كشكل يندرج في المعنى الواسع للاتصال العمومي، لأنه يسعى إلى تثمين منظّمة ما أو مؤسّسة معيّنة لبناء صورتها وسمعتها أو لتعزيز وجودها. كما أن للاتصال السياسي أهدافا اتصالية من خلال الأخبار وبناء الشهرة، ومقاصد اجتماعية تجاوبا مع أهداف البيئة الاجتماعية. وهنا تلتقي الهيئة (البرلمان مثلاً) في أنشطتها بالمؤسّسات

الاجتماعية، والثقافية، وذلك في المضيّ قدما نحو تطوير وتحسين المحيط العام لحياة الناس، وإبراز شخصية الهيئة والقيم التي تحكم سلوكها أو الثقافة التي تميّزها عن غيرها من المؤسّسات المماثلة لها .(فني عاشور, 2009،ص132)

3. الاتصال العمومي السمعي –البصري : القنوات البرلمانية :

إن أهمّية وضرورة وجود قنوات إعلامية اتصالية لتداول المعلومات على أوسع نطاق، يعدّ أمرا وانشغالا متناميا لدى العديد من الدول الساعية لإحداث نقلات نوعية على مستوى التنمية الشاملة. كان الباحث الأمريكي ولبور شرام Schramm يرى بأن مستوى معيّنا ومرحلة محدّدة من تنمية الاتصال لابدّ أن يصاحبا مرحلة معينّة ومستوى معيّنا من التنمية الاجتماعية بوجه عام. وبدون تنمية دقيقة واعية في مجال الاتصالات لا يمكن أن تنهض مجالات بناء السكّان والتعاون والتصنيع والتعليم. (شرام، 1970) ثم إن الأفكار والموضوعات المتداولة في فضاء الاتصال السياسي وسط عنصر هام في المجتمع، قد لا تنعكس في الاتصال و لا تمتدّ بين الجماعات الأخرى في المجتمع .(شرام،1970،ص62)

من هنا نجد أنه حتى في الدول الغربية، و بحثا عن مصداقية الفاعلين في الأداء السياسي وفي مناقشة مشاكل الحياة المدنية مع أهمّية إطلاع الحكومات لمواطنيها من خلال توزيع المعلومات ونشرها، فقد طرحت مسألة وجود كاميرات تلفزيونية في المجالس البرلمانية منذ سنوات 1950، و هذا في فرنسا كما في إنجلترا، و لم يجر نقلها تلفزيونيا فعليا إلاّ سنة 1989. أما في فرنسا، فقد قلّت قيود (الإرسال، النقل) اعتبارا من سنة 1974، مع النقل المباشر لمناقشات الجمعية العامة. (ريتور، 2008 ، ص 42).

و في كندا، و بالنسبة لبعض المختصين، فالأهمّية القصوى للتلفزيون في المنظومة السياسية تعد ظاهرة جديدة نسبيا. بحيث أنه في بداية السبعينات لم يكن الكثير من السياسيين يقدّرون أو لم يريدوا رؤية ميزة الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام الإلكترونية. لكن غرفة مجلس العموم كانت رائدة في هذا التوجّه الاتصالي (1977). آنذاك، قليلة هي المجالس البرلمانية التي كانت تسمح للكاميرا بتصوير الجلسات–ما عدا في مناسبات خاصة–فلقد كانت فكرة التغطية شيئا فريدا، اليوم هناك حوالي ثمانون (80) برلماناً لبلدان تسمح بعملية نقل النقاشات في شكل معيّن(Robertston, 2022) .

1.3 القنوات البرلمانية : كقنوات موضوعاتية :

كما سلف ذكره، تعتبر وسائل الاتصال السمعي–البصري كالتلفزيون، أحد أهمّ وسائل الإعلام التي لازالت تقدّم خدمات عمومية، خصوصا في وجهة مسار تقريب المواطن من الهيئات الرسمية ومن المنظّمات العمومية. فإنشاء القنوات التلفزيونية البرلمانية كتوجّه سياسي وتنموي أصبح مندرجا في المشاريع السمعية–البصرية المتخصّصة أو الموضوعاتية. وإحدى الندوات الأوروبية المتعلّقة بهذا الجانب (2006) أوصت بعدم الانشغال بقياس نسب متابعة الجمهور لهذا النوع من القنوات، باعتبارها مبدئيا تبقى في خدمة الجمهور الواسع.(Union interparlementaire, 2006) وهذا يتجاوب ومنحى الباحث والبور شرام في سياسة التنمية الواسعة بتوظيف الاتصال، لتشمل كل الجماعات المكوّنة للمجتمع، في سياق تمتين جسور تواصل مباشر ما بين المواطنين ووسائط الإعلام، و كذلك العمل على تقريب المواطنين من البرلمان، الهيئة التمثيلية .

في سياق التحوّلات الحاصلة بفعل تعميم التكنولوجيات الجديدة للاتصال والإعلام، فإن ميدان عرض البرامج التلفزية، عرف هو الآخر تطوّرات، مع تغيّر عميق في الفضاءات السمعية–البصرية، بل وغيّر حتى من طريقة مشاهدة التلفزيون، مع البث المتعدّد الوسائطي، و البرامج حسب الطلب، و ظهور قنوات موضوعاتية. من نتائج هذا الوضع الدفع بالقنوات نحو التخصّص، فإلى جانب القنوات المسمّاة بالعامة، تتطوّر قنوات موضوعاتية (الرياضة، السنيما، الموسيقى...) وقنوات موجّهة نحو جمهور

مستهدف، أو موضوعاتية مدفوعة الأجر (payantes). (UNESCO, 1997, pp 157-159) ووفقا للنموذج الإعلامي الأمريكي، فحينما يتم الحديث عن المحطّات التلفزيونية المستقلّة، فإنما يجري ذلك على أساس أنها قنوات موضوعاتية . ففي الثمانينات (من القرن الماضي) وجدت حوالي ثلاثمائة (300) محطّة محلّية مستقلة على أساس كونها موضوعاتية. وعلى سبيل المثال "لغوية"(التي تبثّ باللغة الإسبانية) أو تبث الأخبار فقط أو أحداث الساعة، وأخرى متخصّصة في الرياضة وواحدة بالبرامج الدينية، أو تبثّ خصّيصا الأفلام.(Predal, 1995, p145)

وفي مرجعية أحد النصوص التشريعية الجزائرية يتم اعتبار القناة التلفزيونية قناة موضوعاتية، أو تقدّم خدمة موضوعاتية، حينما تعرض برامج تلفزيونية أو سمعية تتمحور حول موضوع أو عدّة مواضيع. (قانون النشاط السمعي البصري رقم 04/14، 2014)

ونرى أن ما جاء في ضرورة تشجيع الحوار الديمقراطي وترقية سلوك المواطنة واحترام التعدّدية الحزبية، التيارات الفكرية، عبارة عن عناصر يمكن إسقاطها على الأبعاد الاتصالية العمومية في أيّ قناة برلمانية. يرى أحد الخبراء العرب والذي تتماشى رؤيته ومجال الاتصال العمومي، أن الجدوى من إنشائها يخدم وظيفة تدوير البيانات ونشر المعلومات، كقنات إعلامية تؤدّي الدور في نشر الأخبار والمعلومات والتثقيف، لكنها متخصّصة بالشؤون البرلمانية، بالنظر لحجم و أهميّة مؤسسة البرلمان في الدولة. كما أن مثل هذه القنوات تسعى لتطوير السلوك النيابي لأعضاء المجالس النيابية، التي تتشكّل من أحزاب سياسية وشرائح اقتصادية واجتماعية، من خلال التعريف بإجراءات العمل البرلماني عامة، و تقريب المستويات الثقافية للأعضاء من خلال التفاعل التمثيلي خدمة للصالح العام. (المشاقبة، 2011، ص 168)

و إذا أخذنا مفهوم الاتصال العمومي، ليس باعتباره اتصالا سياسيا في المعنى الذي لا نتوجّه فيه إلى جزء معيّن من السكان أو لحزب معين أو لجماعة معينة، إنما بالتوجّه لمجمل المواطنين، من طرف مختلف الهياكل والسلطات العمومية والهيئات العمومية، فإننا نرى أن الخطاب السمعي–البصري للقناة البرلمانية، يمثّل مساحة هامة إضافية لمختلف أشكال وأدوات الاتصال العمومي الأخرى. وتنعكس أهمّية وجودها على المنشّطين لهذه الهيئة الدستورية والسياسية وعلى المواطنين. أيضا تصطبغ حقّا بالصفة الموضوعاتية من حيث محتواها وأهدافها.

2.3 أنواع القنوات البرلمانية التلفزيونية:

إن النشاط الاتصالي والاعلامي لهذه القنوات البرلمانية مكّن من تمييز صنفين أساسيين لها: الصنف الأوّل هو نوع من المحطّات البرلمانية التي تنشط وتنتج وتصنّع البرامج وفق نموذج المؤسّسة التلفزيونية. و هي تتميّز بالتوفّر الفعلي على شبكة برامج متنوّعة، تتضمّن أصناف برامج تلفزيونية تنتج داخل الاستوديو وخارجه، من تغطيات مباشرة وغير مباشرة، مجلاّت، ربورتاجات، أفلام وثائقية ...أمّا الصنف الثاني من هذه القنوات التلفزيونية، فيغلب عليها موضوعاتيا النقل المباشر وغير المباشر للجلسات البرلمانية وللّجان المختلفة والهيئات التابعة لها وللندوات الصحفية المتّصلة بها. (Tasca, 2008, p02).

وسعيا منّا لتقديم تجارب لهذه القنوات وقع اختيارنا على التجربتين، الفرنسية و الكندية باعتبارهما يعكسان هذا التوجّه.

3.3 القناة البرلمانية التلفزيونية الفرنسية :

البعد التنظيمي للقناة ومهامّها

تقوم هذه القناة التي تمّ انشاؤها بموجب قانون 30 ديسمبر 1999 ببثّ حصص تلفزيونية لمؤسّستي البرامج هما: LCP-AN وPublic Sénat. لا تقع هتان الشركتان ضمن اختصاصات سلطة الضبط السمعي-البصري. يجري تعيين مديريهما من طرف مكتب كل هيئة برلمانية وتتمتّعان باستقلالية السياسة التحريرية. وتبث برامج في غالبيتها مكوّنة من مضمون أشغال ونشاطات برلمانية ومجلات وربورتاجات وبرامج البلاتو المختلفة أو الجلسات الإعلامية. لقد شرعت في البث سنة 2000. إن القناة المخصّصة لبثّ المحطّة التلفزيونية مقسمة زمنيا بالتناوب ما بين المؤسستين، وهذا يعني وجود محطّتين برلمانيتين مختلفتين: محطّة مرتبطة بالجمعية الوطنية والأخرى بمجلس الشيوخ، من خلال اتفاقية تحدّد جوانب رأس مال وميزانية التسيير. فمثلا 65% من الميزانية موجّهة للإنتاج وشراء البرامج (LCP). ومنذ 2009 أصبحت القناة تبث عبر التلفزيون الرقمي الأرضي (TNT) مجّانا وعبر شبكات الأقمار الصناعية ومنظومة ADSL، وذلك 7/ 7 أيام و24 /24 ساعة. لكن لكل محطة بثّ منفصل وشبكة برامجية خاصة على الانترنت. يجري البثّ التلفزيوني البرلماني بتقنية التناوب بشبكة برامجية يومية محددة ومعيّنة حسب المخطط المختار لكل محطّة وعلى حدة. تتوفّر كلّ محطّة على هيئة تحرير خاصة بها، وتستفيد من تجهيزات وعتاد تقني (غرف مراقبة، استوديوهات) توفّرها كلّ من هيئة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. تحتفظ الهيئتان البرلمانيتان بنوع من سلطة المراقبة أو الضبط النسبي في القناتين بوسائل عديدة، ويعد تعيين الرؤساء المدراء من صلاحياتهما (مدة 3 سنوات)، أما الوسيلة الأخرى هي الميزانية المشكّلة من منح الدولة، ممّا يضفي عليهما الصبغة العمومية.

-مهام القناة البرلمانية :

إن المهمة الاولى لهذه القناة (أي بالنسبة للمحطّتين معا) يمكن استخلاصها من القانون الذي ينصّ على أنها تؤدّي مهمة الخدمة العمومية لإعلام وتكوين المواطنين إزاء الحياة السياسية، عبر برامج برلمانية للتربية والمواطنة.

تتمتع المحطّتان بنوع من الاستقلالية في السياسية التحريرية من خلال أيضا احترام حيادية البرامج في سياق الإجراءات التنظيمية للقنوات الموضوعاتية. لكن فيما يخص توزيع الحصص الزمنية لفترة الحملة الانتخابية فيتم فرض نفس المبادئ التي حدّدها المجلس الأعلى للسمعي البصري بالنسبة للقنوات التي تقع ضمن اختصاصه.

إن القنوات التلفزيونية كأدوات للاتصال العمومي، تعمل على التكامل مع المصالح المعنية ويتمثّل رهانها في تقديم وتثمين النصوص التشريعية أو التعليق على الجلسات العامّة. فالمبدأ العملي لها قائم على التعريف بالبرلمان وشرح وجوده، بهدف تعزيز شرعيته، كما تساهم أيضا في استثارة الاهتمام الفعلي بالمواضيع السياسية بفرنسا. و تحدد قناة LCP-AN مهمّتها كالتالي: (التنشيط والتعريف بخصوصية الحياة البرلمانية وأيضا الحياة السياسية والثقافية وبالنقاشات الكبرى في المجتمع، على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي.

محتوى وتوجهات القناة البرلمانية الفرنسية :

انطلاقا من المهامّ الموكلة لها، خاصّة فيما يتعلّق بالتجاوب مع مهمّة الخدمة العمومية في حركية المساهمة في إعلام المواطن وتكوينه سياسيا، عبر نشر وترسيخ مبادئ روح الالتزام المدني والمواطنة، وانطلاقا من سيرورة إيقاع العمل البرلماني لما له من صبغة في طبيعة العملية التشريعية، فإن الخصوصية المهنية للقنوات التلفزيونية المتبّعة في تغطية الأحداث الراهنة دفعت بالمحطتين نحو تحديث وتوسيع مجال الإنتاج السمعي البصري حتى خارج الهيئة البرلمانية. تجسّد العمل أيضا في استحداث تصوّرات إبداعية لحصص تلفزيونية متنوّعة في شبكة البرامج، تعميقا لآفاق الاتصال العمومي والإعلام السياسي معا. وقد يحدث أن تمنح القناة البرلمانية حصريا

النقل المباشر للأحداث الهامة، من غير شك فإن هذا الخيار الإعلامي يعرّف بها أكثر ويبرز وجودها وحضورها البصري في الفضاء الاتصالي الفرنسي. تستطيع كل من المحطّتين البرلمانيتين إثراء برامجها أيضا عبر سياسة التبادل المحلي أو الدولي للبرامج، وهذا عبر مجموعة من الاتفاقيات. تتضمّن شبكة برامج Public Sénat أربعة أشكال: برامج القضايا الراهنة، برامج مخصّصة للنشاط البرلماني، برامج مجلاّت الربورتاج، برامج الأفلام الوثائقية والروائية

أ / ملامح موضوعاتية لمحطة LCP-AN:

إن قراءتنا لمحتوى الملفّ البرامجي للقناة، جعلنا نتوصّل إلى الملاحظات الموضوعاتية التالية:

- التركيز بصفة خاصة على المجال السياسي بكل أبعاده، الوطنية (المحلية)، والأوروبية (الدولية)؛
- الاهتمام بمجال الثقافة والصحّة والبيئة وبالأبعاد الاقتصادية، مع تعزيز هذه المحتويات بالبعد السياسي العام؛
- فيما يخص الأشكال أو الأصناف التلفزيونية، فزيادة على التغطية المباشرة وغير المباشرة لجلسات البرلمان ونقاشاته، يتمّ إنتاج مجلاّت الربورتاج وأشرطة الربورتاج بأنواعها التقريرية والإذاعية، وكأنها قناة تلفزيونية سياسية؛
- لاحظنا كذلك التنويع في استضافة ومحاورة الشخصيات التي يجري إشراكها، في القراءة والتحليل والتعليق فيما يتّصل بالأحداث الراهنة (داخليا وخارجيا) أو بمختلف المسائل الهامة التي تطرح انشغالا لدى المواطنين؛
- أمّا النقطة المهمّة أيضا فهي تبرز في تكرار حضور وظهور النوّاب أو المنتخَبين أو أعضاء مجلس الشيوخ، وهذا تقريبا في كل البرامج التلفزيونية، ممّا يعني أن صورة البرلمان (الجمعية الوطنية، مجلس الشيوخ) لا تظهر فقط عبر البثّ المباشر أو غير المباشر من مقر الهيئة البرلمانية، فالمبدأ إذن هو حضور البرلمان وإبرازه في المجتمع، يعني بيان دوره وشرعيته في الحياة الوطنية والديمقراطية؛
- من بين 17 برنامج تلفزيوني للقناة البرلمانية هذه، ثمّة أربعة برامج ذات إنتاج مشترك سواء مع قناة مجلس الشيوخ أو مع مؤسّسات ثقافية وطنية.(LCP dossier de presse, 2020-2021)

ب / ملامح موضوعاتية لمحطة Public Sénat :

تتمثل أهم الملامح، على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

- –هناك حضور قويّ للبرامج السياسية، مع تغطية مكثّفة لنشاط هيئة مجلس الشيوخ و إظهار البعد البرلماني الأوروبي.
- التنويع في استضافة ولقاء شخصيات في البرامج المختلفة (شخصيات سياسية، منتخَبون، برلمانيون، صحفيون، مثقفون)
- حضور لافت وإشراك مكثّف لأعضاء مجلس الشيوخ – 9 برامج من بين 15 برنامج –وهذا مراعاة لمبدأ إبراز الهيئة البرلمانية (صورتها وأعضاؤها) ومكانتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- تعمل بعض البرامج التلفزيونية على إشراك المواطن وظهوره إلى جانب أعضاء من الهيئة البرلمانية.
- فيما يخصّ أشكال وأصناف البرامج، فإنّ أغلبيتها يعتمد على صنف البرامج الحوارية (11 من 15 برنامج). (Pro.publicsenat.fr, 2020-2021)

– التوجهات الموضوعاتية للقناة البرلمانية الفرنسية :

يمكن ذكر ما يلي:

- يلاحظ توجّها عاما لهذه القناة بمحطتيها نحو أداء وظيفة الاعلام السياسي العام؛

- تسعى القناة البرلمانية وتجاوبا مع المهام المسطّرة لها، إلى توسيع الآفاق التربوية لروح الالتزام المدني وثقافة المواطنة، وبالعمل أيضا على الحفاظ على عنصر التواصل المجتمعي. الذي لا ينحصر معناه فقط بالمساهمة في تفعيل مظاهر الأداء الديمقراطي وإنما أيضا في تأكيد شفافية الهيئة وعملها التشريعي بالنظر للمواطنين؛
- التوجّه المبدئي بالتعريف بالهيئة البرلمانية وتعزيز شرعيتها وإبراز صورتها؛
- هناك من يرى أن توجّهات المحتوى والأشكال البرامجية التلفزيونية تدعّم الرأي القائل بالاهتمام الأكثر بالإعلام السياسي مقارنة بالاتصال العمومي. يبدو لنا أن القناة البرلمانية عبر هذا الجانب المهني الإعلامي لا تريد أن توضع في خانة القنوات المؤسّساتية فقط؛

ومن حيث التوجّه التقني لهذه القناة البرلمانية، فقد لمسنا ما يلي:

- تعرف القناة البرلمانية تحديثا في الجوانب التقنية، خاصّة مع الثورة الرّقمية التي أحدثت تغيّرات كبيرة في كيفية إنتاج وإرسال وتلقّي البرامج التلفزيونية؛(Kessler, 2020)
- السعي للتحوّل إلى وسيلة إعلام شاملة حاضرة على مستوى البثّ الرّقمي الأرضي، الانترنت، شبكات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الهواتف الذكيّة؛
- في ظروف المنافسة الشديدة مع سياق الفضاء السمعي البصري وبداية من 2007 و 2008 تمّ إطلاق البرامج 24 /24 ساعة على الانترنت بصفة مستقلّة لكلّ محطّة برلمانية؛
- تسعى المحطّتان إلى تطوير خيار التفاعلية مع المواطن من خلال البرامج. و على العموم، كانت الآفاق العملية للقناة تستهدف تحديث البرامج والحفاظ على هوية المؤسّسة مع التوجّه الاتصالي نحو مناطق الأقاليم. كما يجري العمل على تحفيز انخراط أكثر لأعضاء مجلس الشيوخ في الإستراتيجية الاتصالية، دون المساس بالسياسة التحريرية.

4.3 القناة البرلمانية الكندية:

البعد التنظيمي للقناة ومهامّها

في سنة 1973، تساءل أحد الصحفيين الكنديين: "هل طبيعة التلفزيون كوسيلة اتصال تتماشى وطبيعة البرلمان كمؤسّسة ؟ هل التغطية التلفزية للأشغال المشتركة سوف تساعد الشعب في فهم السياسة الكندية والمشاركة فيها أو تمنعه من ذلك؟" .(Robertston, 1998)

إن الاهتمام الإعلامي والاتصالي بالبثّ التلفزي لوقائع الهيئة البرلمانية الكندية، مجلس العموم، قد شُرع فيه سنة 1977، ثم تمّ الترخيص لشركات تلفزيون الكابل بنقل هذا البثّ على قنواتها بالتنسيق مع هيئة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات الكندية، مما أدّى إلى إنشاء الشبكة البرلمانية للتلفزيون في العام التالي أي 1978، وهي السنة أيضا التي أصبحت فيها الجمعية الوطنية لمنطقة " الكيبيك " تتوفّر على قناة برلمانية تنقل النقاشات باللغة الفرنسية. كما انطلق البث الوطني لقناة الشؤون العامة عبر الكابل سنة 1992 بمقرّي " أوتاوا" و "أونتاريو " باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

إن نجاح تجربة مجلس العموم قد أمد الجمعيات التشريعية فكرة ترخيص البث من خلال نموذج الغرفة (مجلس العموم) لكن سنوات بعد ذلك قامت لجان برلمانية بدراسة مسألة البث وقدمت توصيات أحدثت تغييرات عميقة. ففي سنة 1989 قدمت اللجنة الدائمة للانتخابات دراسة هامة حول بث أشغال البرلمان، منها ضرورة تخفيف إجراءات وقواعد بث الأشغال لمجلس العموم

والترخيص لوسائل الإعلام الإلكترونية بذلك، أمّا الدراسة الأخرى الخاصة ببث أشغال اللجان فكانت في سنة 1991-1992 بتحديد قواعد التصوير وزوايا التقاط الصور (عملية الإخراج)، مع تخصيص قاعة مجهزة للبث الإذاعي والتلفزي.

إن هذه الدراسات دفعت بالبرلمانيين، وسائل الإعلام والجمهور بإعادة تثمين دور وهدف نقل وبث الأشغال البرلمانية. لقد تلقّى غالبية الكنديين هذا الحضور الإعلامي كخدمة هامة ومتطلّع إليها، وأحيانا كحقّ من الحقوق. و هذا بالنظر إلى تطلعات الجمهور و الرغبة في شفافية أكبر من جهة الحكومة وللدور الهام الذي يقوم به التلفزيون في الحياة السياسية على حدّ قول أحد الخبراء. (Robertston, 1998)

يتمّ تصنيف قناة (CPAC) أي قناة الشؤون عبر الكابل ضمن القنوات البرلمانية، وهي مخصّصة لتغطية الشؤون العامة والشؤون الحكومية، بما في ذلك إجراءات مجلس العموم، مع بث وقائع اجتماعية، والأمر ذاته فيما يتعلق بمجلس الشيوخ. كما تقوم هذه القناة بتغطية ظروف الإمضاء على الاتفاقيات السياسية وانعقاد المؤتمرات واللجان ومجريات العملية الانتخابية العامة.

وبالرغم من أن النشاط الاتصالي التلفزي البرامجي مشابه للقناة البرلمانية الفرنسية إلاّ أنه مختلف من حيث البرمجة وإنتاج أصناف البرامج التلفزية. وما يميّز هذه القناة هو وجود عدد من شركات الكابل التلفزية المساهمة في تسييرها وملكيتها، مما يستدعي أحيانا وجود نقاش حول إمكانية التأثير على الخطّ الافتتاحي لها، الممارس أثناء الحملات الانتخابية.

-محتوى وتوجهات القناة الكندية (CPAC):

تنتمي هذه القناة إلى الصنف الثاني، الذي هو نوع من المحطات البرلمانية التلفزيونية الذي يغلب عليها موضوعاتيا، النقل المباشر وغير المباشر للجلسات البرلمانية وللجان المختلفة والهيئات التابعة لها وللندوات الصحفية المتّصلة بها.

إن بثّ جلسات اللجان على سبيل المثال، سمح للكنديين من متابعة تطور قضايا ومسار انشغالات عامة محددة.

كانت قناة (CPAC) قد طلبت سنة 1994 ترخيص تقديم وتوفير برامج تكميلية للشؤون العامة، خدمة للقناة البرلمانية، بما فيها النسخة الكاملة للنقاشات العامة وللأحداث التي تهم الكنديين. كان البرلمانيون في البداية منشغلين بالأثر الذي يمكن أن يحدثه التلفزيون على مجرى أشغال المجلس، فانصبّت التوجيهات آنذاك على ضرورة إيجاد نمط أو رؤية إخراج تلفزيوني للجلسات. ذكرت بعض التقارير المتابعة لهذه العملية الاتصالية العمومية صعوبات معيّنة في هذا السياق، لكن هذا الأمر جعل الناس يدركون مدى أهمّيتها، خاصة بالنسبة لفترة أو جلسة طرح الأسئلة، التي عرفت متابعة ومشاهدة كبيرة، باعتبار أنّ الأسئلة مرتبطة بالوضع الراهن. وتمّ النظر إلى هذا السلوك كشكل من أشكال الحوار، عوض الخطابات المطوّلة في المشهد السياسي الكندي، كما سمحت عملية بثّ نقاشات البرلمان لوسائل الإعلام من الحصول على الأخبار. (Chambre des communes du Canada, 2009.)

ما يجدر ذكره أيضا، أنه تم الترخيص لبثّ برامج إضافية ترفيهية ورياضية منذ 2009 إثراء للبرمجة غير السياسية. تم الشروع في البثّ الكامل لجلسات مجلس الشيوخ لأول مرة سنة 2019، وإذا أردنا أن نضرب مثالا راهنا لمحتوى البرمجة للقناة البرلمانية (CPAC) بمنطقة الكيبيك، فيمكن القول أن برامج القناة محدودة وغير متنوّعة مقارنة بالقناة البرلمانية الفرنسية. بالاستطاعة على مدار يوم كامل متابعة البرامج التالية، المباشرة والمسجّلة.

- ذاكرات النوّاب (وهي لقاءات مع برلمانيين قدامى)؛
- جلسة الجمعية الوطنية للكيبيك (على المباشر)؛

- ندوة صحفية لنائب معيّن ؛
- متابعة الجلسة الوطنية للبرلمان (فترة طرح الأسئلة و الأجوبة الشفوية)؛
- بثّ تصريحات البرلمانيين وبثّ مسجل لأشغال اللجان؛

و لقد لمسنا بعضا من التوّجهات الاتصالية العمومية التحديثية، حيث أنه في سنة 2003 صادقت اللجنة الخاصة بتحديث وتطوير الإجراء بمجلس العموم على إطلاق خدمة (Par/Vu) لصالح الجمهور، والتي تسمح بالبثّ عبر الأنترنيت (شبكة الواب)، وعلى المباشر وحسب الطلب، و هذا للنقاشات المتلفزة الجارية بالمجلسّ وفي بعض قاعات اللجان. (Robertson, 1990)

تتوفّر القناة الكندية البرلمانية حاليا على موقع إلكتروني يشتغل في البث الرقمي لعدد من البرامج، التي يتم إنتاجها من طرف مصالح المحتويات الرقمية (منتجات متعلقة بالحياة السياسية وتاريخ الهيئة البرلمانية والأحداث المؤسّساتية الراهنة). 40

. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا المقال، معالجة موضوع الاتصال العمومي السمعي البصري، بعدما استعرضنا أدبيات معرفية مقاربة له، تنويها بالدور الوظيفي الذي يؤدّيه في المجتمعات الحديثة. واستنادا لهذه الأدبيات، سعينا إلى حصر مجاله وأشكاله استتباعا لتساؤلات مطروحة في السياق المعاصر للدول.

كما تلمّسنا الحضور الوظيفي للاتصال العمومي، وعبر الميدان السمعي البصري، بتناول القنوات التلفزيونية البرلمانية كأداة من أدواته، وكمظهر تفاعلي للنشاط العمومي والسياسي لهيئة تمثيلية عمومية ألا وهي البرلمان. بحيث يعدّ هذا النشاط خدمة عمومية للصالح العام، في البعد الإعلامي لجمهور المواطنين، ومرافقة الفعاليات البرلمانية مع تحسين صورة هذه الهيئة. وأيضا قد تمثّل هذه القنوات الإعلامية جهدا في تمتين مصداقية الفعل السياسي الديمقراطي، وفي تجسيد مبدأ الشفافية.

و تناولُنا في هذا الموضوع للقنوات التلفزيونية البرلمانية، الخاصة بالتجربة الفرنسية وبالتجربة الكندية، هو محاولة في سياق تقريب وإيضاح الصورة العملية لنماذج حديثة للدور الوظيفي للاتصال العمومي، وبالتّالي التجاوب مع تطوّر تكنولوجيات الاتصال وما يستتبع ذلك من تغيّرات في مجال السلوك الاستهلاكي الإعلامي للمواطنين، الذي يستدعي إيلاء أهمّية و رؤية تحديثية مستقبلية لآفاق استغلالها في هذا التوجّه الاتصالي العمومي.

Bibliographie

communes, C. d. (2009). *Services de radiodiffusion et de télédiffusion*. (P. d. Canada, Éditeur) Consulté en Septembre 2022, sur www.noscommunes.ca: https://www.noscommunes.ca/procedure-book-livre/fr/document?sbdid=c18caea5-8618-4ab1-8bcd-3f80ac7d4275&sbpid=39b10396-cb88-4085-9db5-b5be65bf340e

Griffon, M. (2013, Mai). *La communication publique comme politique publique*. (H. O. science, Éditeur) Consulté en Septembre 2022, sur Portail Hal DUMAS: https://dumas.ccsd.cnrs.fr/dumas-00826831

Hermel, L. (1995). Pierre Zemor: La communication publique. *Politique et management publique, 13*(02), 152-154. Récupéré sur https://www.persee.fr/doc/pomap_0758-1726_1995_num_13_2_3264

IPU (Éd.). (2006). *Union interparlementaire.* Consulté en Mars 2021, sur Union interparlementaire: archive.ipu.org/press.fr/gen246.htm

Kessler, E. (2020, 04 27). *Public Sénat fête ses 20 ans*. Récupéré sur www.revuepolitique.fr: https://www.revuepolitique.fr/public-senat-fete-ses-20-ans/

Laurent, H. (1995). Pierre Zemor:: La communication publique. *Politique et management publique, 13*(2), 152-154. Récupéré sur https://www.persee.fr/doc/pomap_0758-1726_1995_num_13_2_3264

LCP dossier de presse. (2020-2021). Récupéré sur www.lcp.fr.

LIBAGET, T. (2008). *Le plan de communication.* Paris, France: DUNOD.

Mabillard, M. P. (2017, Décembre). *La communication des prganisations publiques.* Consulté le Septembre 2022, sur https://www.researchgate.net/: https://www.researchgate.net/publication/325319795_La_communication_des_organisations_publiques/link/604b9e8b92851c2b23c5595b/download

Manoff, R. (1985). *Social Marketing: New imperative for public health.* New York, USA: Praeger Publishers.

OCDE. (2021). *La communication publique: contexte mondial et perspectives.* (OCDE, Éd.) Consulté en Septembre 2022, sur htpps://www.oecd.org: https://www.oecd.org/gov/open-government/public-communications-report-highlights-fr.pdf

Pasquier, M. (2012). *La communication publique.* (E. N. (ENAP), Éd.) Consulté en Mars 2021, sur www.dictionnaire.enap.ca: https://dictionnaire.enap.ca/dictionnaire/docs/definitions/defintions_francais/communication_publique.pdf

Predal, R. (1995). *Les médias et la communication audiovisuelle.* Editions d'organisation, Paris, France.

Pro.publicsenat.fr. (2020-2021). *actualités- les nouveauté- saison 2020/2021*. Consulté avril 2021. Récupéré sur Pro.publicsenat.fr.

Robertson, J. R. (1998, mars). *La télévision à la chambre des communes.* Consulté le Septembre 2022, sur https://publications.gc.ca/: https://publications.gc.ca/Collection-R/LoPBdP/BP/bp242-f.htm

Tasca Catherine .(2008 ,12 16) .*Communication de Mm Catherine Tasca*) .SENAT Consulté en Mars, 2021 ،https://www.senat.fr/: https://www.senat.fr/evenement/candidature_publicsenat/intervention_ctasca_public_senat_16_12_08.pdf

UNESCO. (1997). *Rapport mondial sur la communication.*

Wolton, D. (2005). *Sauver la communication.* Paris, France: Flammarion.

المشاقبة, ب. ع .(2011) .*الاعلام البرلماني والسياسي* .عمان, الأردن: دار أسامة.

بن خرف الله الطاهر. (2007). *مدخل إلى التسويق السياسي* (المجلد 1) الجزائر: دار هومة للنشر.

بوخبزة, ن .(2014) .*الاتصال العمومي: أسس وتقنيات* .الجزائر: دار هومة للنشر.

ريتور فيليب. (2008). *سوسيولوجيا التواصل السياسي* (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الفرابي.

شرام, و .(1970) .*أجهزة الاعلام والتنمية الوطنية: دور الإعلام في البلدان النامية* .القاهرة, مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

فني ، ع .(2009) .الاتصال المؤسساتي (.ASBU, Éd) .*مجلة الإذاعات العربية* العدد 01.

قانون النشاط السمعي البصري رقم 04/14، 23مارس 2014 .(الجريدة الرسمة ج ج د ش .)الجزائر.

Mechakba.B.A (2011).Parliamentary and political media. Amman, Jordan: Dar Osama.

Ben Kherf-Allah Taher (2007). An Introduction to Political Marketing (Volume 1), Algeria: Houma Publishing House.

Boukhebza. N (2014). Public Communication: Foundations and Techniques. Algeria: Houma Publishing House.

Riutort.P (2008). Sociology of Political Communication (Volume 1). Beirut, Lebanon: Dar Al-Farabi

Schramm.W (1970). Media and National Development Organs: The Role of Media in Developing Countries. Cairo, Egypt: The Egyptian Public Authority for Authoring and Publishing

Fenni. A (2009). Institutional communication. (ASBU, Ed.) Arab Broadcasting Magazine Issue 01

Audiovisual Activity Law No. 14/04, March 23, 2014. The official journal of the People's Democratic Republic of Algeria.